



ورقة تعريفية

## العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل

نظرة للدراسات النسوية

أكتوبر 2012

**| عن نظرة للدراسات النسوية**

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

**| عن برنامج العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل**

يهدف إلى تطوير وصياغة سياسات عامة في الموضوع محل الدراسة مستندا إلى التجارب البديلة والمفاهيم الشعبية عن الأمن للأفراد والمجتمعات، من منظور دراسات النوع الاجتماعي. وإلي إنتاج مجموعة من المفاهيم التشاركية والديمقراطية البديلة عن الأمن المجتمعي من منطلق الممارسات والمفاهيم المتداولة علي المستوي القاعدي.

**| بيانات الاتصال**

info@nazra.org

www.nazra.org

**| الملكية الفكرية**

منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر – لغير الأغراض الربحية الإصدار 3.0.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



**| أكتوبر 2012**

## ورقة تعريفية: العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل

4.....	ملخص
5.....	السياق العام
7.....	التعلم من تجارب الماضي
8.....	الفلسفة التي يعتمدها البرنامج
11 .....	مراحل البحث
11 .....	المرحلة الأولى: وضع الخريطة والاستماع
11 .....	المرحلة الثانية: التدريب على لغة الحوار والنقاش
12 .....	المرحلة الثالثة: التوجه إلى الرأي العام وطرح أطر عمل أمنية ديمقراطية بديلة جديدة
12 .....	قراءات مختارة

## ملخص

يستهدف هذا البرنامج التعرف على أشكال الممارسات البديلة التي تلجأ إليها المجتمعات الحضرية في التعامل مع قضايا العنف وتعزيز الأمن الإنساني والسلامة المجتمعية، التي ظهرت جلياً في أعقاب بدء ثورة يناير التي شاهدها جمهورية مصر العربية في غضون عام 2011. وتستهدف الدراسة تقديم الدعم للمجتمعات والمجموعات التي تستخدم بشكل واضح الممارسات والمفاهيم الجديدة.

في واقع الأمر، يستند البرنامج إلى تلك البدائل في صياغة سياسات مبتكرة جديدة تعبر عن آليات تشاركية محلية وتؤثر على صعيد الواقع المحلي والدولي يتمثل هدفنا في توسيع نطاق النقاش الدائر محلياً ودولياً وإقليمياً حول الأطر البديلة للسياسات الأمنية والجريمة ومعايير وسياسات الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

وتعرض هذه الورقة أدوات جديدة في مجالات البحث والإبداع في صياغة السياسات من أجل تعزيز قيم المساواة في مصر وتنشيط المطالب المجتمعي من أجل بث روح الثورة والإصلاح الجذري في قطاع الأمن المجتمعي.

تعرض هذه الورقة بعض أشكال السياسات الأمنية البديلة على المستوى المجتمعي مروراً بوسائل الإعلام ووصولاً إلى سياسات الدولة، حيث تحدد هذه المبادرة وتحلل وتقيم طرق للوصول إلى مشاركة مجتمعية وحوار حول السياسات الأمنية.

يركز البرنامج على دراسة وتحليل بعض مبادرات مكافحة العنف وضمان السلامة على المستوى المحلي مثل:

- الروابط النسائية .
- منظمات حماية الشباب وروابط الأندية الرياضية (مثل: أولتراس).
- الحركات الإبداعية التي تهدف إلى نقد وإعادة قراءة الجريمة والتسيب الأمني (فن الشارع ووسائل الإعلام الجديدة ومسرح الشارع ... الخ).
- القهر شبه الحكومي ومجموعات الابتزاز (مثل: المجموعات الشرطية المنبوذة).
- أنواع متعددة من "اللجان الشعبية لحفظ الأمن" (في المناطق السكنية الخاصة بالطبقة العليا أو الوسطى العليا إلى جانب "الأحياء الشعبية").
- الحركات الاحتجاجية على سياسات الهوية والتي تبتكر ممارسات أمنية شعبية وممارسات لحل النزاعات (في مناطق سكنية وتجمع اللاجئين أو مواقع النزاعات الطائفية).

- الحركات التي تهدف إلى حماية الثقافات الشعبية والمساحات المختلفة والتي تتعرض لهجمات تهديديه وتأديبية علي أساس ديني أو أخلاقي (الحركات الصوفية الجديدة والمجموعات القائمة على توجه جنسي... الخ).
- حركات إبداعية أخرى تتبنى قضايا النوع الاجتماعي أو الطبقة لتأمين مساحات عامة أو الشوارع أو المساحات الشعبية ضد التحرش وغيرها من القضايا المجتمعية.
- ويهدف البرنامج إلى تشبيك فئات من الشباب داخل مجتمعات قدمت بعض الحلول البديلة للأمن المجتمعي أصحاب حلول أو مبدعين في مجال الأمن أو أولئك المستهدفين على أساس عرقي أو بوصفهم مصادر تهديد وتسيب أخلاقي أو مصدرا للجريمة والتركيز على أصواتهم وإبداعاتهم التي ينبغي أن تكون أساسا لعملية الإصلاح الأمني عن طريق تقديم مبادراتهم كأدوات بديلة لعملية الإصلاح الأمني .

وسوف يقوم فريق الباحثين والباحثات بالبرنامج بالتركيز على دراسات الحالة على نحو معمق والتي تتيح فرصة أمام فريق العمل لدينا لوضع مفاهيم وجمع بيانات كمية وكيفية وبناء علاقات قائمة على الثقة مع المجموعات المختلفة. ويستند هذا البرنامج إلى عرض تصورات مدنيّة وخلق آليات جديدة للمشاركة في جهود إصلاح القطاع الأمني بما يجعله أحد عوالم المناقشة وخلق آليات جديدة ولا يعتمد على الخوف والظلم والانتهاك لحقوقهم.

#### ويستخدم آليات متعددة:

- عقد حلقات دراسية تهدف إلى تسهيل لغة الحوار بين الأكاديميين والأعضاء النشطاء في حزب أو منظمة من ناحية، وبين صانعي السياسة الحكوميين والمبدعين المجتمعيين من ناحية أخرى.
- تنظيم مؤتمرات صحفية والتي تتحدث فيها النماذج و التجارب المحلية الناجحة عن نفسها.
- إنشاء مجموعات بؤرية دورية بين أعضاء المبادرات المجتمعية النموذجية والمستفيدين منها ونقادها.
- ندوات عامة.
- مناظرات بين الأطراف المختلفة المهتمة بعملية الإصلاح الأمني .
- نشرات تصدر في المنتديات المحلية وفي سائل الإعلام المحلية والعالمية.

### السياق العام

مند اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 تزايدت في مصر الانتفاضات الشعبية والتحركات الجماهيرية والتي نتجت عن عقود طويلة من انتهاكات للحقوق والظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي ارتكبه القائمون على الخدمات الأمنية وهيئات الشرطة اللاتي اتسمت بالفساد والوحشية.

وتركز الجهود المبذولة حول قطاع الأمن والتمكين على أساس النوع الاجتماعي لدى المنظمات الأهلية المدنية على عملية إصلاح السياسات فقط وعلى المساءلة والرقابة والمسئولية الجنائية والأخلاقية من خلال توجيه الاتهامات إلى

كبار المسؤولين عن انتهاك الحقوق والقمع والتركيز على إجراء تغييرات في القوانين والمناهج السياسية على مستوى الحكومة. هذا، ومن أجل استكمال تلك الجهود، فمن المتوقع أن يسد هذا البرنامج فجوات في عملية إصلاح قطاع الأمن الحالي عن طريق تكوين رؤية عن التجمعات الشبابية والمدينية التي نشأت من أجل وضع بدائل حقيقية على المستوى الشعبي لتوفير الأمن منذ قيام الثورة والتركيز على علاقات القوة المسببة لتلك الممارسات.

ويعد هذا البرنامج أيضًا من المبادرات التي تهتم بالآليات الجديدة التي ستقوم عليها كل من الجهات الأمنية والسلطات السياسية فيما يتعلق بالسياسات الأمنية مع الوضع في الاعتبار أن السياسات القديمة أصبحت غير مقبولة من عدة قطاعات خاصة المهتمة بالتغيير الجذري لعلاقات القوى في المجتمع منذ اندلاع ثورة 25 يناير.

أثناء الأيام الأولى لثورة 25 يناير من عام 2011، قام بعض المتظاهرون خارج القاهرة بمواجهة كتائب الأمن المسلحة مستخدمين الأسلحة الثقيلة. في الوقت ذاته، انتفضت في يوم 28 يناير مجموعات حضرية في مصر و داخل العديد من الأحياء المدينية ذات الكثافة السكانية وقامت باقتحام أقسام الشرطة ومراكز الاعتقال ومن ثم وفي مارس 2011 وبعد محاولات عدة لاقتحام مقار امن الدولة صادر الجيش المصري العديد من الملفات وتواجد المتظاهرون بعد ذلك في تلك المقار وحصلوا على بعض الأوراق والملفات المتبقية .

ولسنوات عدة من عهد الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك - الذي تخلى عن منصبه في فبراير 2011 وأضفى هذا القرار بهجة عارمة على المتظاهرين الذين طالبوا بنتحيه تواجد أكثر من مائة ألف من القوات النظامية لدى جهاز أمن الدولة المصري وقوات الأمن المركزي (أمن الدولة والأمن المركزي) وبعضهم مما اعتاد المواطنين رؤيتهم مرتدين ملابس المدنية وقد تلاشت في الهواء على حين غرة.

ومنذ حل الأجهزة الأمنية بشكل رسمي، ظهر على السطح العديد من أشكال الجريمة المنظمة والعنف الطائفي بشكل خاص ضد الأقباط المسيحيين والمسلمون أتباع المذهب الصوفي والشيعي وأيضا البهائيين، وعلى اثر ذلك ظهرت العديد من الدعوات من قبل العديد من القوى ومنظمات المجتمع المدني في أهمية بناء سلام مدني وإصلاح جذري للأجهزة الأمنية.

وعلى الرغم من أن تلك الدعوات والمطالبات كانت جلية منذ أولى أيام ثورة الخامس والعشرون يناير 2011 من جانبهم، أخذ أصحاب الآراء في المجتمعات الغربية في التحدث كما لو أن هناك صراعا طويل المدى تدور رحاه بين الطوائف الدينية ومجموعة من الميلشيات المسلحة (كيركباتريك 2011، وبون 2011) والتلميح إلى أهمية عودة الشرطة وأمن الدولة منذ شهر فبراير. علاوة على ذلك، فمصر على مدى تاريخها لم تشهد مثل هذا النوع من العنف الطائفي مثلما هو معروف على سبيل المثال في لبنان أو العراق. في الوقت ذاته، ورغم تفجر الأوضاع الطائفية في الماضي (في فترة الثلاثينيات والثمانينيات)، لا تزال مصر تشكل نموذجًا ثابتًا من الترابط الاجتماعي

فيما بين الطوائف (العمراني في عام 2006، ويدرأوي في عام 2000) واتسمت بانخفاض ملحوظ لمستوى الجرائم (زيمرينج في عام 1999، وإل إل سي عام 2010).

من هذا المنطلق، فما هي القوى الخفية "التقليد المبتكر" التي ظهرت فجأة وتسببت في تحريك مشاعر العنف الطائفي في مصر؟، يشير أحد الأبحاث التمهيديّة التي جرت على مصر إلى أن الحضور المشوه وليس الغياب لعناصر الأمن السابقة هي التي تسببت جزئياً في تلك الموجة الجديدة من الصراع المجتمعي. ويبين هذا المشروع الإدعاء الذي يذهب إلى أن الأفراد والهيكل التنظيمية لمؤسسات أمن الدولة المنحل تعيد تنظيم نفسها في خضم التحول السياسي داخل شبكات من "منظمي أعمال العنف" (تيلي عام 2003، فوكوف في عام 2002). وفي حالة عدم كبح جماح تلك الأيدي المخربة، فقد يشكل ذلك ما نطلق عليه "parajudicial state" أو دولة شبه قانونية (عمار في عام 2011) والتي يمكن أن تؤثر على مصير الديمقراطية الحقيقية في مصر والوقوف كعثرة أمام الآليات الضعيفة للمساءلة في فترة ما بعد الثورة وتفكك جهود دعم حقوق الإنسان ومحاولات غرز بذور الصراع فيما بعد داخل المنطقة (طايل 2011). من هذا المنطلق، فإنه من الضروري لصالح المنطقة بوجه خاص والعالم بوجه عام أن تتجح الجهود المبذولة إزاء الرقابة القضائية واستعادة الأمن المجتمعي وشفافية قطاع الأمن.

في هذا الصدد، لم يتم إجراء أي بحث ميداني أو حوار مجتمعي معمق حول هذه النوعية من الظواهر من أجل تغيير السياسة وإعادة تشكيل الحوار العام أثناء الفترة الانتقالية ما بعد الأزمة. إلا أن هذه الظاهرة جرى تحليلها في الماضي على نحو جزئي عن طريق دراسات تدور حول مناهضة القصاص القانوني (أنجار 2002، وديفيز و بيريرا 2003)، أزمات الآليات القانونية في المرحلة الانتقالية (تقشين و جارلاند في عام 1998، وبوستال في عام 2006)، وحركات المساءلة فيما بين أولئك المستهدفين بالعنف (جون 2002، بونيمان في عام 1997).

فضلاً عن تحليل أفعال المتظاهرين المناهضين للحكومة والمحتجين والمجتمع المدني، سيقوم هذا البرنامج بتحليل بعض المجموعات والتجمعات داخل عدة مناطق مختلفة بتقييم أطروحات نظرية جديدة عن الطريقة التي تقوم على أساسها إعادة تنظيم أجهزة الدولة السابقة.

## التعلم من تجارب الماضي

تتطلب هذه المسألة القيام باستخدام طرق بحثية جديدة نظراً لأن السوابق المعروفة جيداً تشير إشارة واضحة إلى التكلفة المرتفعة الناتجة عن عنصر الإغفال والإهمال. بعد أن قامت قوات الاحتلال الأمريكية في عام 2003 بحل " حزب البعث"، تحولت قوات أمن الدولة إلى ميليشيات طائفية عملت على تغذية روح التمرد والشغب والاستقطاب بالبلد وإقحام البلاد في حرب مدنية (أوهانلون عام 2004، أوتيرمان في عام 2005). كما أنه بعد الانقلاب الذي قاده بوريس يلتسين في عام 1993، شكل وكلاء الاستخبارات لدى وكالة الاستخبارات الروسية والمخبرين من ذوي الملابس المدنية شبكات عمل تعرف باسم "المافيا الروسية الجديدة" والتي انتعشت وتربحت من الصراع

العنصري في القوقاز وآسيا الوسطى وقادت حملات للجريمة المنظمة وعمليات متاجرة بالنساء فيما بين الدول العربية ودول شرق إفريقيا (فولكوف 2002).

من ناحية أخرى، فبعد اندلاع الثورة الشعبية في عام 1986 ضد فيرناند ماركوس في الفلبين، تحول جنود الجيش المنحل ذاتهم إلى ميليشيات ضخمة ومارسوا عمليات التهريب وقاموا بتعزيز الهويات الطائفية لتوسيع نطاق النزاع المدني والذي تزايد في الوقت الحالي ليتسبب في إحداث قلاقل على المستوى الإقليمي وملابسات جغرافية سياسية، إلى جانب العمل على تفكيك النظام الأمني الإنساني النوعي والتعايش الديني في المناطق الريفية بجزر الأرخيبيل (ماكوي 2009). هل تعيد هذه العملية التخريبية نفسها بعد الثورة التي اندلعت في مصر مؤخرًا؟، إن تكلفة تجاهل هذه المسألة قد يكون ذو آثار كارثية على نشأة النظام الديمقراطي وقيام دولة القانون والأمن السياسي.

### الفلسفة التي يعتمدها البرنامج

تستند الأسس الفكرية لهذا البرنامج على ارتباط استنتاجي مع ثلاثة خطوط من التفكير:

1. **تكوين صورة جديدة عن سياسات حقوق الإنسان:** ركزت المناهج النقدية الخاصة بسياسات حقوق الإنسان على الميل نحو تأكيد الحقوق المدنية والسياسية والإغفال في كثير من الأوقات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية . على الرغم من أن تلك المناهج تركز على مقترفي جرائم العنف الفردية، إلا أن الاتجاه الغالب لمنهج حقوق الإنسان يميل إلى تجاهل أشكال العنف البنيوي والمعايير المؤسسية والتي ينشأ عنها أسس عدم الأمان المجتمعي . على أنه في بعض الأشكال، يتكون نتيجة سياسات الموارد البشرية مفهوم يميل إلى أن السياسات تمس بصورة أكبر حرية الأفراد وأو التمييز أكثر من كونها تمس البنية المجتمعية ومفاهيم القوة التي تحتاج إلى تغيير على نحو أكثر تعمقاً.

من هنا، فإن هذا المفهوم يرتبط بالمفهوم الضيق الذي يعتبر الدولة القوة التي تفرض هيمنتها وتمارس أساليب القهر. في الواقع إن هذا المنظور يمكن أن يخلق تجانس ما بين سياسات حقوق الإنسان والسياسات النيوليبرالية التي تشجع تخفيف وطأة ممارسات الدولة. على الرغم من ذلك، فإن التحركات والجهود المبذولة في شأن حقوق الإنسان لا تزال من العوامل الأكثر أهمية في المجال العام من أجل تحول الدولة، ولا يكون ذلك من خلال القانون فحسب، وإنما عن طريق خلق مفاهيم وأنماط جديدة عن المواطنة والمشاركة والمساءلة.

فضلاً عن هذا، هناك نقد جندي وما بعد استعماري (postcolonial) موجه إلى سياسات حقوق الإنسان. تقف تلك النوعيات من الدراسات التحليلية على حقيقة أن قضايا حقوق الإنسان يبدأ بالإشارة إلى الضحايا ثم المحامين المستبسلين دفاعاً عن الإنسانية لإنقاذ هؤلاء الضحايا. لذا، فإن الحركات الاجتماعية والشعبية التي تدفع بالتغيير مستبعدة عن تلك الديناميكية البطولية أو الإرسالية الفردية.

يتمثل النقد الثاني إزاء سياسات حقوق الإنسان في توجيه الاتهامات للأدوات التي يغلب عليها من حيث الجوهر الطابع الغربي ومن الناحية الثقافية يغلب عليه الطابع الأجنبي. في واقع الأمر، لا ندعم مثل هذا الرأي النقدي الموجه لسياسات حقوق الإنسان والتي ترى أن حقوق الإنسان "التحريرية" ليست لها الإطلاق "صلة من الناحية الثقافية" في مجتمعات الجنوب . حيث أن هذه النوعية الثانية من النقد لا تحظى باهتمامنا، إننا نهدف إلى تدعيم عملية توسيع الجهود المضنية التي تبذلها منظمات وقيادات حقوق الإنسان، ولذا فنحن نعتقد أن دراستنا بمثابة جهود مكملة ومستمرة لتلك التي تبذلها المنظمات.

2. **النقد الموجه لعلم الجريمة:** مما هو موضع نقد أيضا العمل المتعلق بعلم الجريمة و علم العقوبات وإدارة السجون (والذي تحدث عنه كل من ميشيل فوكو وفرانتر فانون). هذه ويذهب علم الجريمة النقدي في صورة مبسطة إلى أن نظام حفظ الأمن "الشرطي" لم يتم ابتداعه سوى مؤخرًا وتحديداً في القرن التاسع عشر. حيث نشأ هذا النظام في المجتمعات الاستعمارية والاستعمار الداخلي (بما في ذلك والتي تأتي على رأس التكوين الهرمي المجتمعات الغربية ومنها على سبيل المثال لا الحصر إنجلترا في ما بين القرن الـ16 و19 فيما بسمي بالـ "enclosure period"). يدفع علم الجريمة النقدي إلى أن نظام حفظ الأمن "النظام الشرطي" ظهر من أجل نقل كافة مسؤوليات التوبيخ والخطأ والمسئوليات الأخلاقية في شأن العنف المتعلق بالرأسمالية والاستعمار إلى رجاله المستغلين وأشخاص الاستعماريين.

في هذا الصدد، يرتبط كل من "الجريمة" و"الانحراف" بعدم قدرة العمال أو الفئات الفقيرة أو النوعية أو العرقية على حكم أنفسهم بأنفسهم. بل ينبغي على الدولة أن تفرض عليهم نظاما بوليسيا لحفظ الأمن بينهم. في الوقت ذاته، ينظر الحكام إلى تلك الفئات في المقام الأول على أنهم مجرمون ينبغي معاقبتهم وتأديبهم. تدور الأبحاث المتعلقة بالجريمة حتى يومنا هذا حول إعادة تشكيل العمال والطبقات الأكثر فقرا باعتبارهم عناصر تدخل في النظام الأمني "النظام الشرطي" أكثر من كون قضاياهم مواد للسياسات أو بوصفهم كيانات ذات سيادة ذاتية. نادرا ما ينظر إلى الجرائم التي يرتكبها الأغنياء على أنها جرائم.

الجدير بالذكر أن علم الجريمة النقدي يظهر كيف أن إشكالية العنف والجريمة وغياب الأمن المجتمعي الناتج عن ثراء البعض وسوء توزيع الثروة لا تندرج تحت الخطاب السائد عن الجريمة أو تؤثر علي توجهات الممارسات الأمنية، فتتم علي سبيل المثال عملية تأمين (policing) الشوارع بدلاً من تأمين البنوك ومؤسسات الدولة من الجريمة.

إننا على دراية بأن الفساد أو الجريمة التي يرتكبها أصحاب الياقات البيضاء نادرا ما يُعاقب عليها، بل وعندما يتم إنزال العقاب، يكون بطريقة تحول دون التعرض لأشكال أو أنظمة الهيمنة والسيادة الطبقة.

مما لا شك فيه أن المشكلة التي تكمن في علم الجريمة النقدي أنه يطرح مجموعة من الأطروحات السياسية و التحركات الاجتماعية التي تتسم بالبساطة والسذاجة وتعتمد علي المعايير الرجولية (masculinities). نجد أن العديد من العاملين بعلم الجريمة النقدي الاختصاصيون في علم الاجتماع و الأجناس و من يرتبط بهم والمتخصصين الاجتماعيين من أمثلة لويك فاكونت وفيليب بورجوا على سبيل المثال ينتهي بهم الأمر على تمجيد "المجرمين" ورجال العصابات. نجد أن هؤلاء يميلون ويولعون صراحة بالعنف الذي تتوافر فيه روح الرجولية والبطولية لتلك الصور الإجرامية وإبراز هوية وشخصية رجال الطبقة الكادحة المتمردة والثورية التي تقف موقف المقاومة. الأخرى من ذلك، أنهم يناصرون صراحة أو ضمناً إزالة كافة أشكال العمل الشرطي و العقاب إلا أن ذلك يميل إلى أن يكون مجرد خيال رومانسي و ذكوري.

على النقيض من ذلك، يتضح لنا جلياً من خلال مجموعة من الدراسات التحليلية النوعية (gender) الشاملة و القائمة على التجربة أن العنف الإجرامي لا يعتبر "مقاومة" في أغلب الأحيان، فلا يحدث تحرير وإعادة هيكلة جماعية وفقاً لما هو مخطط له، حيث ينتج عن تلك الأساليب الإبداعية أخطاء تتعلق بالاستمرار في ربط الإجرام على نحو أساسي بالعمال/الفقراء، وتلك هي التميمة التي يتم اللجوء إليها. عوضاً عن ذلك، ينبغي علينا النظر إلى عنصر الإجرام على أنه متساوٍ مع أشكال العنف البنيوي والتجسيد النوعي/الطبيقي والأطر والمعايير الأخلاقية التي يتم عليها تعريف الهوية الاجتماعية، وبالطبع الإكراه بالابتزاز والانتزاع. إننا في حاجة إلى مفاهيم جديدة وأطر عمل مؤسساتية تشاركية، كما أننا بحاجة إلى تجاوز فكرة تعظيم وتمجيد رجال العصابات والخارجين عن القانون.

3. إعادة استحداث دراسات الأمن: يركز هذا المنهج النقدي على السياسات والأبحاث التي تدور حول "الأمن القومي" أو "أمن الدولة" (إلى جانب أشكال "النظام الشرطي لحفظ الأمن" إزاء جرائم المخدرات والإرهاب ورجال العصابات والانتفاضات الثورية وأعمال التخريب).

تهدف تلك المدرسة القائمة على "الدراسات النقدية للنظام الأمني" لإدارة لغة حوار حوله والتركيز على أي القوى الاقتصادية والثقافية والنخب السياسية التي ينشأ عنها التسبب الأمني وإثارة الخوف. الأسئلة التي تطرح نفسها هنا، كيف يمكن لصناعات بعينها أن تصنع الخوف والتسبب الأمني من أجل إعادة بيع الأمن إلى الأفراد؟، كيف يمكن أن ينشأ عن مجموعات ثقافية ودينية هويات ينجم عنها صراع طائفي وعنصري والذي يتسبب في تفكيك أو اصر التماسك المجتمعي والمقاومة المجتمعية؟، كيف ينشأ عن القادة الذين يمثلون الأقلية تسبب أمني على المستوى الوطني من أجل تبرير عملية تحويل المزيد من الأموال ونقل المزيد من السلطات - مع وجود الضرورة في ذلك - إلى القوة العسكرية والأجهزة الاستخباراتية (أجهزة المخابرات) ووزارة الداخلية؟، يطلق على هذه العمليات مسمى "النظام الأمني".

تبحث الدراسات النقدية حول الأمن بصفة خاصة في طريقة ظهور عناصر الخوف وما يطلق عليه الأعداء الداخليين، من خلال بذل جهود تقوم على أساس الجوانب الأخلاقية والوطنية والقومية. تحدد هذه المدرسة النقدية أشكال الحشد الإيجابي البديل بما في ذلك عمليات الإبداع الثقافي والمفاهيمي التي تنتزع الأمن من نظام الدولة، وتجعل من النماذج البديلة للسلامة العامة والأمن الجماعي صور قابلة للتخيل.

## مراحل البحث

### منهجية خاصة بكل مرحلة

يركز فريق البحث في البرنامج على مجتمعات بعينها وبناء الثقة مع تلك المجتمعات وإدعاء التقدير العميق للسياقات والتاريخ الاجتماعي والبنيات التحتية للقوة وعنصر التميز والتفرد بالممارسات الداخلية البديلة.

### المرحلة الأولى: وضع الخريطة والاستماع

- **وضع الخريطة الذاتية:** وهو قيام الأفراد برسم خرائط إبداعية ورسومات بيانية للبحث عن مصادر الخطورة ومسار حركتهم من خلال الفراغات الجغرافية والأفراد وربطها بالأشكال الأخرى من إنتاج العنف وغياب الأمن المجتمعي. تتعارض تلك الأطروحة علي نحو ايديولوجي مع "خريطة الجريمة" والتي تعد الأداة الأولية التي يستخدمها جهاز الشرطة المعاصر وأجهزة المخابرات.
- **عمليات البحث والتقصي للبنية التحتية:** القيام بقياس ووصف درجة الوعي أو المفاهيم المحلية أو نماذج الاستعارات التي تشير إلي أشكال القوة والنفوذ البنيوي أو المؤسسي أو "المخفي" التي ينشأ عنها غياب الشعور بالأمان المجتمعي أو إجبار الأفراد للاعتماد على القوة الجبرية أو "الحماية".
- **البحث الإجرائي (العملي):** وهو عبارة عن طرق بحثية تقوم على أساس التعاون والحوار والمشاركة والتي لا تقتصر على جمع الأدلة والبيانات والتي تعمل على تفصيل ثنائية المراقب/المراقب.

### المرحلة الثانية: التدريب على لغة الحوار والنقاش

- **المجموعات البؤرية:** الاستماع، ولكن أيضاً إيجاد لغة حوار وفتح قنوات اتصال حول السياسات الأمنية.
- **التدريب على النقاش:** وذلك من خلال تقديم حلقات نقاش رسمية تدور حول مجالات الأمن في إطار المجتمع، وليكن في البداية عن نطاق القاهرة فقط. يقوم هؤلاء القائمون بإجراء المناقشات بالبحث وتكوين أرائهم المعارضة والتركيز على القضايا الحيوية التي تهم المجتمع.

### المرحلة الثالثة: التوجه إلى الرأي العام وطرح أطر عمل أمنية ديمقراطية بديلة جديدة

- الأفلام القصيرة والإنتاج الفني: من المخطط أن يعمل الباحثون على إعداد أفلام مدتها عشر دقائق حول الممارسات الأمنية البديلة في المجتمع والتعبيرات والاصطلاحات الثقافية/الفنية التي نحددها.
- توجيه السياسات: وهي بمثابة خطوة جوهرية وضرورية للبرنامج، حيث سنقوم بالاستعانة بالبدائل الشعبية في صياغة توصيات خاصة بالسياسات الأمنية تتعلق بالتغيير المؤسسي على المستوى القومي وإعادة تصور طبيعة الجريمة والأمن والعدل.

### قراءات مختارة

- بنيامين فيوري ستين ولورا بيت نيلسين. بحث جديد في الحقوق المدنية: أحد المناهج التأسيسية (2006).
- دافيد إنجيل وما يكل ماكان وخطوط الخطأ: قانون الدعاوى المدنية بوصفه إحدى الممارسات الثقافية (ستانفورد 2009).
- مارك جودال وسالي إنجيل ميري، ممارسة حقوق الإنسان: قانون التتبع بين العالمية والمحلية (2007).
- سالي إنجيل ميري ونيل ميلنير. إمكانية تحقيق العدالة الشعبية: دراسة حالة الوساطة المجتمعية في الولايات المتحدة (ميتشجان في عام 1995).
- آن أورفورد، قراءة التدخل الإنساني: حقوق الإنسان واستخدام القوة في القانون الدولي (عام 2003).
- باول أمار، "مصر بصفقتها قوة عالمية: وضع خرائط مشاركة القوات المسلحة في تصفية وإنهاء الاستعمار الدولي والتنظيم القمعي والعولمة الإنسانية بين الثورات التي اندلعت عامي 1952 و 2001، "مبادئ العولمة 9/1 (عام 2012).
- باول أمار، "أميرة التشغيل في ريو دي جانيرو: وضع سياسات" الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي وتقوية روح المواطنة للعامل والسياسات الجيوبوليتيكس الحضرية المتعلقة بالأمن في البرازيل،"الحوار الأمني 40 / 4-5 (2009).
- ستوارت هول، إي آل بعنوان "وضع نظام أمني للسيطرة على الأزمات: عمليات نهب الدولة (عام 1978)
- جاكوي أليكسندر بعنوان "لا يمكن لأي شخص أن يكون مواطناً: السياسات الخاصة بالقوانين والنشاط الجنسي وما بعد فترة العنصرية في مناطق ترينداد وتوباغو وباهاماس" نظرة على مؤيدي الحركة النسائية (1994).
- أليسون ينج بعنوان "تخيل الجريمة" (عام 1996).
- كيث هايوارد ومايك بريسيدي بعنوان "تلفيق وتكييف الجريمة: علم الجريمة الثقافي والصورة (2009).
- إس تومبس، دي وايت بعنوان "كشف النقاب عن جرائم أصحاب النفوذ" (2003).
- جي إم سايكيس بعنوان "ظهور علم الجريمة النقدي" (عام 1974).

- دي نيلكين بعنوان "مستقبل علم الجريمة" (عام 1994).
- إيه بورجيس بروكتور بعنوان "توجهات مستقبل الجريمة القائمة على العرق والطبقة والنوع المتعلقة بعلم الجريمة النسائي" علم الجريمة النسائي (عام 2006).
- جيه فيريل بعنوان "علم الجريمة الثقافي مطلق العنان"
- باول أمار بعنوان "دراسات الرجولة في الشرق الأوسط: محاورات عن "رجال واقعون في أزمة" والصناعات الخاصة بالنوع في الثورة" صادر عن صحيفة دراسات حول المرأة في الشرق الأوسط.
- باول أمار بعنوان "أساليب وشروط الصراع ضد التمييز العنصري في قطاعي الأمن والسجون" (رغم صدورهما باللغة البرتغالية إلا أنها متاحة باللغة الإنجليزية) في دراسات سيلفيا راموس ولينونارد ميوزيسي إيه في عام (2006) بعنوان
- "Elemento Suspeito: Abordagem policial e discriminacao na cidade do Riode Janeiro"
- نيك فوغان- ويليامز، الشعوب الكولومبية. دراسات نقدية عن الأمن: مقدمة (عام 2010)
- مارك سالتير، كان إي موتلو، طرق البحث في الدراسات النقدية عن الأمن: مقدمة (عام 2012)
- باري بوزان، والي ويفر، جاب دي وايلد، الأمن: إطار عمل جديد للتحليل (عام 1998).
- لورا سجوبيج، الأمن النوعي والدولي: المنظور النسائي (عام 2010).
- ثيري بالزاك، نظرية تحقيق الأمن (عام 2011).
- ستيفن جراهام، المدن والحرب والإرهاب: توجهات السياسات الجيوبوليتيكس الحضرية. (عام 2008).
- جوتا ديلديز، ثقافات التسبب الأمني: الحكومات والمجتمعات وتحديد مصدر الخطورة (عام 1999).
- باول أمار "تحول السياسات النوعية لأمن الدولة في الداخل والخارج؟ التوصية بسياسة معينة تجاه المضايقات الجنسية في مصر" عن جريدة نسائية دولية عن السياسات 3/13 (عام 2011).
- باول أمار، النظام الأمني في جزر الأربيل: حكومات أمنية إنسانية وسياسات قائمة على الجنس ونهاية الليبرالية الجديدة (أواخر عام 2012/ ومستهل عام 2013: اطلبه الآن).